دور نواب السماوة في مجلس النواب العراقي خلال عهد الملك غازي ١٩٣٣ ـ ١٩٣٩.

الاستاذ الدكتور
غانم نجيب عباس
جامعة المثنى / كلية التربية للعلوم الإنسانية

المدرس المساعد
حسين سعود عبد الله

دور نواب السماوة في مجلس النواب العراقي خلال عهد الملك غازي ١٩٣٣ ـ ١٩٣٩.

The role of Samawah representatives in the Iraqi parliament during the reign of King Ghazi 1933-1939.

الاستاذ الدكتور
غانم نجيب عباس
جامعة المثنى / كلية التربية للعلوم الإنسانية
ghanimnajeeb@mu.edu.iq

المدرس المساعد
حسين سعود عبد الله
hussainsaod1974@gmail.com

ملخص البحث

أثرت العشائر العراقية تأثيراً كبيراً في الأحداث السياسية للعراق خلال العهود العثمانية والبريطانية والملكية، حتى أنها تفوقت كثيراً على المجتمع المدني، بوصفها الجزء الأكبر من البنية الاجتماعية للعراق، وقد جاءت مكانة النخبة العشائرية السماوية في ميدان العمل السياسي لما حملته من أسس وعوامل عديدة، من ابرزها عوامل القوة، لبروز أفراد معينين ووضعهم ضمن النخبة السياسية ليرتقوا العمل السياسي، وليصبحوا ذو تأثير في المجتمع. قسمت الدراسة إلى محورين تسبقهما مقدمة وتتلوهما خاتمة، تطرق المحور الأول عن نواب قضاء السماوة ودورهم في مجلس النواب العراقي خلال المدة (١٩٣٣ – ١٩٣٦)، أما المحور الثاني فقد تطرقنا إلى دورهم خلال المدة (١٩٣٧ – ١٩٣٩). أوضحت الدراسة ان هؤلاء النخب هم الواجهة السماوية لعشائرهم، فضلاً عن كونهم واجهة المدينة في بغداد من خلال تمثيلهم للسماوة كنواب في البرلمان، لما امتلكوه من سمات عديدة جعلتهم نخبة عشائرية سماوية.

Abstract :

The Iraqi tribes had a great influence on the political events of Iraq during the Ottoman, British and monarchical eras, so that they far surpassed civil society, as it is the largest part of the social structure of Iraq. Factors of power, because of the emergence of certain individuals and their

while the second axis dealt with their role during the period (1937-1939).

The study showed that these elites are the heavenly facade of their clans, in addition to being the front of the city in Baghdad through their representation of the heavens as representatives in parliament, because of the many characteristics they possessed that made them a heavenly clan elite.

status within the political elite, to advance the political work, and to become influential in society.

The study was divided into two axes, preceded by an introduction and followed by a conclusion. The first axis dealt with the representatives of the Samawah district and their role in the Iraqi parliament during the period (1933-1936),

المقدمة

نالت المكانة الاجتماعية أهمية كبيرة في اختيار النخب العشائرية، ولاسيما المتمثلة بشيوخ عشائر السماوة، إذ أثرت بشكل كبير في الأحداث السياسية للمدة (١٩٣٣ – ١٩٣٩)، وفضلاً عن تفوقها داخل العشيرة والمدينة، إلا ان هناك تفوق أخر على مستوى الساحة السياسية العراقية، ولا ننسى ان اغلب ملاكي الأراضي الزراعية الواسعة قد تأثروا في بروز شخصياتهم العشائرية لدخولهم ضمن النخب، وكذلك دراسة دور الشخصيات القيادية العشائرية في تاريخ العراق المعاصر، قد غطت معظم بحوث الباحثين العراقيين والعرب والأجانب ودراساتهم، إلا ان هناك جوانب أخرى بحاجة إلى الدراسة في تأريخ العراق الحديث والمعاصر، ومنها عنوان هذه الدراسة (نواب قضاء السماوة ودورهم في البرلمان العراقي خلال عهد الملك غازي ١٩٣٣- ١٩٣٩). قسمت الدراسة إلى محورين تسبقهما مقدمة وتتلوهما خاتمة، تطرق المحور الأول عن نواب السماوة ودورهم في البرلمان العراقي خلال المدة (١٩٣٣ – ١٩٣٦)، أما المحور الثاني فقد تطرقنا إلى دورهم خلال المدة (١٩٣٧ – ١٩٣٩). اعتمدت الدراسة على العديد من المصادر التي يمكن ملاحظتها في الهوامش وقائمة المصادر، احتلت ملفات دار الكتب والوثائق، ومحاضر مجلس النواب العراقي الصدارة ضمن هذه المصادر، فضلاً عن الكتب العربية والمعربة والموسوعات والبحوث المنشورة. وفي الختام نسأل الله ان نكون قد وفقنا في كتابة هذه الدراسة بحق أعلام مدينتا الغالية ورموزها التاريخية العراقية المعاصرة.

المحور الأول: نواب السماوة ودورهم في البرلمان العراقي خلال المدة (١٩٣٣ – ١٩٣٦).

١- الدورة البرلمانية الرابعة (الثامن من اذار ١٩٣٣- الرابع من أيلول ١٩٣٤).

اصدرت وزارة الداخلية أوامرها إلى متصرفية الألوية لتحديد يوم العاشر من كانون الأول ١٩٣٢ لبدء الانتخابات للدورة الرابعة[١]، وتم إجراء الانتخابات التي أراد لها ان تكون محايدة، ولكن بعد انتهاء الانتخابات قدم ناجي شوكت[٢] استقالته في الثامن من أذار١٩٣٣[٣]، ومثل قضاء السماوة في هذه الدورة الشيخ عجة آل دلي[٤] من اصل عشرة نواب يمثلون لواء الديوانية هم: (رابح العطية، شعلان العطية، صادق البصام، عبادي الحسين، عبد الواحد سكر، عباس مهدي، محمد عبطان، منير عباس، علاء الدين النائب، فضلاً عن عجة آل دلي)، وبدأت أعمال الدورة بعقد الأجتماع الغير اعتيادي في الثامن من أذار١٩٣٣[٥].

تميزت الدورة السابقة بخضوع مجلس النواب إلى الحكومة وضعف المعارضة، والدليل على ذلك تمريرهم لعدة لوائح قانونية، منها لائحة قانون منع الدعايات المضرة في العراق لعام ١٩٣٢، والتي انتبه المجلس بدورته الرابعة ليقوم بإلغاء القانون، وقضايا أخرى مخالفا للقانون[٦].

كان النائب عجة من ضمن المصوتين على عدة قوانين ولوائح، منها: لائحة قانون انضمام العراق إلى البروتوكولين المعدلين لاتفاقية تنظيم الملاحة الجوية، ولائحة قانون انضمام العراق إلى الاتفاقية الدولية المتعلقة بتسهيل المراسيم الكمركية والبروتوكول المرفق بها، ولائحة الصداقة المعقودة بين العراق وأفغانستان، وأما عن المساجلات فلم يدخل النائب في مساجلات مع الحكومة العراقية فيما يخص قانون التجنيد الإلزامي ومناقشة لائحة قانون الميزانية العامة لعام١٩٣٣ المالية، وقد التزم جانب الصمت فيما يخص مناقشة قانون الدفاع الوطني، ومناقشة الجانب الصحي المتردي وإجراءات إصلاحات سريعة له، لاسيما مع ما يعانيه قضاء السماوة، وقد تغيب ثلاثة عشر مرة عن الاجتماعات، منها مناقشة لائحة قانون انضمام العراق إلى الاتفاقية لتحديد صناعة الأدوية المخدرة، وتنظيم توزيعها لعام ١٩٣١، و مناقشة لائحة قانون انضمام العراق إلى الاتفاقية الدولية لتشكيل مكتب دولي للصحة العامة، وحصل على اربع إجازات، وصوت على اثناً عشر لائحة وقانون بالموافقة وله مداخلة واحدة فقط، وبهذا فأنه لم يحقق فاعلية كبيرة لدوره عن لواء الديوانية عامة، وتحقيق المصلحة الخاصة للقضاء للنهوض بالواقع الخدمي[٧].

وأما عن مداخلات النائب من مصلحة شخصية فيما يتعلق لعرض البرلمان لائحة قانون حقوق وواجبات الزراع لعام ١٩٣٣، والتي خرج النائب فيها عن صمته وكان رده على مداخلة نائب المنتفك صالح جبر[٨]، حول ما يقوم به ملاك الأراضي من نصب واحتيال وسلب لحقوق الفلاح الذي يجبر على ان يوقع شروط الملاك وتكلم عجة قائلاً" **سادتي ان الحقائق التي يعرفها المشتغلون في الزراعة، لا يعرفها غير**

المشتغلين بها، وان المسائل الزراعية تؤخذ من الزارع خاصة، وليس من أناس لا علاقة لهم بالزراعة، وهم يتناقشون في قاعة هذا المجلس فقط، فأرجوا من النواب لا يلتفتوا إلى هذا الكلام الذي يصدر عن أغراض شخصية "[٩]، ولهذا يتضح مداخلة عجة لتشريع قانون يخدم ملاك الأراضي فقط، وقضاء السماوة خاصة، وكان له خطبة في شأن مداخلات نواب لواء الديوانية في قضايا الفلاح والأرض، وقد تميز عجة بأنه يقرا ويكتب وصاحب حكم نافذ بين العشائر[١٠].

شهدت هذه الدورة البرلمانية وفاة الملك فيصل الأول[١١] في السابع من أيلول ١٩٣٣في سويسرا[١٢]، وتنصيب نجله الأمير غازي[١٣] ملكاً على العراق، وقد تميز عهد الملك فيصل بتشكيل خمسة عشرة وزارة، أفرزت عن ممارسة الحكومة العراقية ودار الاعتماد البريطاني لسياسة الإقصاء والقمع بشدة تجاه عشائر ومناطق وسط وجنوب العراق، ولم يكن هناك تمثيل عادل لمكونات الشعب العراقي، لاسيما لعدد المناصب الوزارية[١٤]، وقد كتب الملك فيصل في مذكراته والتي نشر قسم منها وبقي الأخر طي الكتمان " **ان رجال الدين من الشيعة ليس لهم أي ارتباط مع الحكومة، وهم في الوقت الحاضر أجانب عنها** "[١٥].

اصبح الوضع في البلاد في عهد الملك غازي يسوده اختفاء الملك و السماح للعشائر باقتحام ميدان السياسة، ولهذا فأن غياب الملك فيصل الأول اخل في التوازن السياسي لقلة تجربة الملك غازي في شؤون الدولة ومفاهيم الحياة العامة[١٦]، ورفض الملك غازي طلب رشيد عالي الكيلاني[١٧] في أواخر تشرين الأول عام ١٩٣٣ لحل المجلس النيابي، للسير على خطط جديدة تختلف عن الماضي، وكان من جراء هذا الرفض تقديم الكيلاني استقالة وزارته الثانية في الثامن والعشرين من الشهر نفسه [١٨].

تم تأسيس حزب الوحدة الوطنية[١٩] في السابع والعشرين من آب ١٩٣٤ بزعامة علي جودة الأيوبي[٢٠] لإسناد وزارته التي تشكلت، وقد انضم إلى الحزب العديد من الشخصيات الوطنية والسياسية، وكذلك نخب عشائرية عديدة، ومن هذه النخب من زعماء عشيرة الظوالم[٢١] (موسى آل ثويني[٢٢]، ومطلك آل جياد[٢٣])[٢٤]، وشيخ بني زريج خوام العبد العباس[٢٥]، ويعد الحزب أول حزب سياسي بعد دخول العراق عصبة الأمم في عهد الاستقلال[٢٦].

بلغت جلسات الدورة الرابعة ثمانية وثمانون، واجتماع واحد اعتيادي[٢٧]، وحل المجلس بإرادة ملكية من خلال خطة علي جودة الأيوبي لإبعاد معارضيه وأنصارهم من زعماء العشائر من المجلس النيابي، بعد توليه وزارة الداخلية في الرابع من أيلول ١٩٣٤[٢٨].

٢- الدورة البرلمانية الخامسة (التاسع والعشرون من كانون الاول١٩٣٤ – التاسع من نيسان ١٩٣٥).

أصدرت وزارة الداخلية أوامرها إلى متصرفي الألوية في الخامس عشر من أيلول ١٩٣٤ للشروع بالانتخابات، وتم أجراء الانتخابات في السادس من كانون الأول١٩٣٤[٢٩].

كان تمثيل لواء الديوانية من خلال عشرة نواب هم: (شعلان الظاهر، داخل الشعلان، رابح العطية، مظهر الحاج صكب، مرزوق العواد، صادق البصام، رشيد الخوجه، علي رضا العسكري، عبد الحسين الأزدي، فضلاً عن نائب السماوة ضيدان آل حسين[٣٠])[٣١].

افتتحت الجلسة في التاسع والعشرين من الشهر نفسه وتميزت هذه الدورة من خلال حديث للسيد علوان الياسري[٣٢] الممثل عن لواء الديوانية، ان هذه الدورة البرلمانية اتسمت بتدخل الحكومة، وان ضعف وقلة خبرة الملك غازي السياسية، جعلت منه يتخذ مواقف مختلفة، وأن انتخابات هذه الدورة في لواء الديوانية حسب تصريحه " **ان متصرفية لواء الديوانية لم تسمح للناخبين الثانويين بالتصويت، وإنما اكتفت بألقاء أوراق بعددهم في الصناديق، كتب عليها أسماء النواب الذين رشحتهم السلطة**"[٣٣]، وبهذا يتضح أنها لا تمثل مكونات المجتمع العراقي بصورة عادلة.

كان اختيار النائب عن لواء الديوانية بسبب شعور حكومة رئيس الوزراء علي جودة الأيوبي بضرورة تحجيم دور الأحزاب المعارضة في البرلمان، وإيجاد نواب اكثر طاعة وانصياعا لأوامر الحكومة من غيرهم، وخاصة ان النواب المعارضين شكلوا ثقلاً كبيراً في الدورات السابقة، وكان تصويت النائب لعدة قوانين ولوائح منها علاقات العراق الخارجية وعرض لائحة قانون انضمام العراق إلى اتفاقية نقل القوة الكهربائية بطريق الترانزيت، ولم تكن هذه الدورة ذات فعالية كبيرة بسبب عمرها القصير[٣٤].

ويرى الباحث ان لعملية الإقصاء السياسي والبرلماني لعدد من رؤوساء العشائر المتنفذين، وخاصة في الوية الفرات الأوسط والجنوب، والمعارضين لتوجهات سياسة حكومة الأيوبي ، واستبدالهم بشيوخ اقل شأن، الأثر الكبير لقيام الثورات العشائرية ضد الحكومة.

وازداد الوضع خطورة بتوسع الاضطرابات العشائرية، مما ولد خلاف بين رئيس الوزراء جميل المدفعي[٣٥] ورئيس أركان الجيش طه الهاشمي[٣٦]، حول استخدام القوة ضد العشائر وبخاصة القوة الجوية، فكانت الأوامر لرئيس الوزراء المدفعي بتنحية رئيس أركان الجيش واستبداله بأخر، واستمر الخلاف حول استخدام القوة، وبالتالي قدم المدفعي استقالته لوزارته الثالثة في الخامس عشر من أذار ١٩٣٥ بعد احد عشر يوم من تشكيل حكومته التي تم قبولها يوم السابع عشر من الشهر نفسه، وتشكلت حكومة ياسين الهاشمي الثانية في اليوم نفسه [٣٧]، لتعطى الأوامر لتقدم قطعات عسكرية من الجيش نحو الرميثة يسندها القصف المدفعي من

البر والطائرات من الجو[٣٨]، وكانت هذه الدورة ذات عمر قصير، وذلك لأن اجتماعاتها لم تستمر اكثر من عشرين جلسة، واجتماع واحد اعتيادي[٣٩]، وتم تعطيل مجلس النواب في التاسع من نيسان ١٩٣٥، لمدة ثلاثون يوماً، بسبب تخلص الحكومة من مناقشة المجلس لقضية الرميثة، ثم تلاها تعطيل لمدة خمسة وأربعون يوماً أخرى[٤٠].

٣- الدورة البرلمانية السادسة (الثامن من آب١٩٣٥ – الحادي والثلاثون من تشرين الأول ١٩٣٦).

أدى حل الدورة السابقة إلى تعثر في تنفيذ وعودها ومماطلاتها في أجراء الإصلاحات، ليعود التوتر من جديد على الوضع السياسي للبلاد وتصاعد الدعوات بين العشائر للثورة على الحكومة وإسقاطها[٤١].

أرسلت وزارة الداخلية كتابا إلى متصرفي الألوية في السابع من حزيران ١٩٣٥للشروع بالانتخابات، بناءاً على أوامر الحكومة، إذ تم انتخاب الممثلين الثانويين في السابع من تموز، ولم تختلف الوزارة الهاشمية عن اتباع الطرق التي اتبعتها الوزارات السابقة في التدخلات في الانتخابات، وفي الرابع من آب جرى انتخاب نواب الألوية، وكان التمثيل العشائري افضل من الدورة السابقة[٤٢].

زاد عدد نواب العراق من ثمانية وثمانون إلى مائة وثمانية، بمعدل عشرون نائباً، بسبب الزيادة التي طرأت على النفوس في المملكة العراقية بموجب الإحصاء السكاني لعام ١٩٣٤، وكانت حصة لواء الديوانية باقية على عشرة نواب، ولم يتم زيادة عدد نوابها[٤٣]، وان زيادة أعداد الناخبين حسب رأي السفير البريطاني، هو لضمان دخول اكثر عدد من المساندين للحكومة، ولاسيما رؤوساء عشائر الفرات، الذين لعبوا دوراً كبيراً في تقويض ثورات الفرات الإصلاحية، وبذلك هو ضمان ان تكون الأغلبية داخل المجلس مؤيدة للحكومة، ومهما يكن فأن الانتخابات لم تكن حقيقية، وإنما حكومة عينت أعضاءها لغرض التصويت لصالحها، وهو تدخل واضح لضمان نواب قائمة الحكومة، وهو ما طمحت به حكومة ياسين الهاشمي الثانية، والتي جاءت النتيجة لصالحها[٤٤]، وكان احد زعماء بنو عارض[٤٥] في الرميثة هو من مثل السماوة في هذه الدورة، وهو الشيخ سوادي آل حسون[٤٦]، ليكون نائباً عن لواء الديوانية من مجموع عشرة نواب هم: (سعدون الرسن، فريق المزهر، شعلان الظاهر، عبد الواحد سكر، مرزوك العواد، محمد العبطان، موجد الشعلان، عبد السادة الحسين، مظهر الحاج صكب، فضلاً عن ممثل السماوة)، وبدأت الدورة باجتماع غير اعتيادي في الثامن من آب ١٩٣٥[٤٧].

صوت النائب سوادي على عدة لوائح وقوانين من أهمها: لائحة انضمام العراق إلى اتفاقية

استثمار القوة المائية، وكذلك لائحة تصديق قانون معاهدة التجارة المعقودة بين مملكتي العراق وألمانيا في الرابع من آب ١٩٣٥[٤٨]، والمصادقة على لائحة قانون الميزانية العامة المؤقتة لشهر شباط لعام ١٩٣٦، ولائحة قانون إعفاء بدل إيجار الأراضي لعام ١٩٣٦، وقانون تصديق اتفاقية المرافعات المدنية المعقودة بين حكومتي العراق وبريطانيا الموقع في بغداد في الخامس والعشرين من تموز ١٩٣٠[٤٩]، وقانون التعديل الثالث لقانون التقاعد المدني رقم اثنا عشر لعام ١٩٣٠، وقانون تصديق معاهدة تسليم المجرمين المعقودة بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية الموقع عليها في بغداد في السابع من حزيران ١٩٣٤، وقانون العقاقير الخطرة والمخدرة[٥٠]، فيما عارض النائب التصويت على قانون ضريبة الأرض لعام ١٩٣٦، ساندة عدد من النواب من شيوخ العشائر والذين دفعتهم مصالحهم الشخصية الزراعية إلى المعارضة على القانون[٥١].

والتزم النائب جانب الصمت[٥٢] في مناقشة ميزانية وزارة الأشغال والمواصلات وكان من ضمن ما ناقشته إصلاح طريق رميثة – ديوانية، إذ انه الطريق يمر بمنطقة العارضيات محل سكن النائب، إذ أن المبادرة كانت من الواجب ان تكون من النائب سوادي[٥٣]، وكذلك التزم النائب جانب الصمت، فيما يخص عرض لائحة قانون صرف تعويضات للمتضررين ما سمي بـ (حركات التمرد) عام ١٩٣٦، وطالب عدد من النواب أنصاف جميع المتضررين من غير المشتركين في تلك العمليات وتعويضهم عما خسروا[٥٤]. ولهذا يتضح ان عملية اختيار الحكومة لنواب لواء الديوانية جاءت لإرضاء أناس لهم مشاركة واسعة في دعم موقفها،لاسيما وان جهود رؤوساء العشائر في المجلس انصب على الناحية الزراعية لدعم مصالحهم وما عداها لا شأن لهم بها[٥٥]، وقد طرحت للتصويت في احدى جلسات هذه الدورة لائحة قانون تصديق معاهدة الأخوة العربية والتحالف المنعقدة بين مملكة العراق والمملكة العربية السعودية، إلا ان النائب سوادي كان غائبا عن الجلسة، وهي تكرار أحداث الغيابات كسابقتها من الدورات لنواب السماوة لجلسات المجلس[٥٦].

وعن القضايا العربية أيد النائب سوادي المناشدة، بأن تقوم الوزارة بلفت نظر عصبة الأمم لما تعانيه سوريا من أساليب السلطات الفرنسية المحتلة لها، داعين رئيس الوزراء للتوسط لدى الحكومة الفرنسية لرفع الحيف عن الشعب السوري[٥٧]، وقد عارض النائب على لائحة قانون التعديل الثاني لقانون التقاعد العسكري رقم عشرة لعام ١٩٣٠، وعلى الرغم من معارضته وعدد كبير من النواب، إلا ان القانون حصل على الأكثرية ليتم تمريره[٥٨].

وعلى الرغم من الأحكام بالحبس والإعدام والتبعيد على الثوار على ضوء خلفية ثورة

الرميثة، وتلك الأجواء الإرهابية، كانت اجتماعات المجلس مستمرة [٥٩].

وعلى الرغم من الموقف السلبي للنائب في البرلمان العراقي، ودور قائمقام السماوة في النهوض بالواقع العمراني والإداري في السماوة، ووجود الحركات العشائرية عام ١٩٣٦، إلا ان يد الأعمار للسماوة كانت موجودة، وأعطت فيه شكلاً أخر للمدينة رحب بها الأهالي لوجود نهضة حقيقة لأعمار المدينة[٦٠].

كانت عدد جلسات المجلس تسعة وستون، واجتماعان احدهم غير اعتيادي[٦١]، وتم حل المجلس بعد قيام حكومة الانقلاب بقيادة بكر صدقي[٦٢]، بحل المجلس النيابي للدورة الانتخابية السادسة وفق إرادة ملكية صادرة بالعدد ٥١٢ في الحادي والثلاثين من تشرين الأول ١٩٣٦، أي بعد يومين من الانقلاب، وقد برر موقف الحل بأنه خطوة لإصلاح ما خلفته حكومة الهاشمي الثانية، والحقيقة هو أقصاء النواب المساندين لحكومة الهاشمي الثانية ومجيء نواب جدد لمساندة حكومة الانقلاب[٦٣].

المحور الثاني : نواب السماوة ودورهم في البرلمان العراقي خلال المدة (١٩٣٧ – ١٩٣٩).

١- الدورة البرلمانية السابعة (السابع والعشرون من شباط ١٩٣٧ – السادس والعشرون من آب١٩٣٧).

قدمت حكومة ياسين الهاشمي استقالتها في التاسع والعشرين من تشرين الأول ١٩٣٦، وكانت للحركات العشائرية المتتالية التي حدثت في الفرات الأوسط الأثر البالغ بتقديم الاستقالة، ليشكل حكمت سليمان[٦٤] وزارته،حيث بدأت الوزارة تنفيذ خطتها الرامية إلى تهدئه العشائر، وصدرت إرادة ملكية في العاشر من كانون الأول ١٩٣٦ بالشروع بالانتخابات الجديدة [٦٥]، ومهما يكن فأن الانتخابات جرت وفق قاعدة إرضاء بكر صدقي وأنصاره من كتلة الجيش، والتي شكلت أربعة فرق لتدقيق مضابطها وفحصها في عموم العراق، وأكدت الفرق بأن الانتخابات صحيحة وموافقة للقانون ولا يوجد طعن في صحتها، وبهذا فأن النتائج جاءت كما أرادت الحكومة التي مارست الضغط على مدراء الشرطة للتأثيرعلى المرشحين والناخبين لصالحها، وشملت عملية التزوير جميع الألوية والأقضية والنواحي والقرى، ولهذا تم العزوف عن الانتخابات لان الشعب ادرك عملية التلاعب الحكومي في الانتخابات[٦٦].

تم انتخاب النواب الجدد في العشرين من شباط من العام التالي[٦٧]، وكان تمثيل قضاء السماوة لنائبين هما دلي الراضي[٦٨] وفهد آل جحيل[٦٩]، مرشحين عن لواء الديوانية المكون من ثلاثة عشر عضواً هم: (مرزوك العواد، رابح العطية، داخل الشعلان، عبد السادة، شعلان الشهد، عبد الواحد سكر، تكليف المبدر، مظهر الحاج

صكب، سلمان داود، موجد الشعلان، شعلان الظاهر، فضلاً عن نائبي السماوة)، وبزيادة ثلاثة أعضاء عن الدورات السابقة [٧٠]، وبهذا أصدرت الإرادة الملكية دعوة للمجلس لعقد اجتماعه الغير اعتيادي في السابع والعشرين من الشهر نفسه[٧١].

وقد صوت النائب فهد على عدة قوانين ولوائح منها انضمام العراق إلى الاتفاقية لمكافحة الأمراض المعدية في الحيوانات لعام ١٩٣٧، وكذلك لائحة قانون تصديق الاتفاقية الدولية رقم واحد وأربعون حول تشغيل النساء ليلاً الموقع عليها في جنيف في التاسع من آب ١٩٣٤، وكان غياب النائب دلي في هذين الجلستين، وقد أثارت مناقشة الغيابات المتكررة للنواب في احدى جلسات المجلس[٧٢].

لم يكن هناك دور واضح للنائبين خلال هذه الدورة، قد يكون ذلك بسبب عمر الدورة القصير، أو بسبب الغيابات الكثيرة للنواب، أو عملية الاختيار للنواب كانت غير موفقة لتمثيل السماوة.

على الرغم من عمر الدورة البرلمانية القصيرة والتي أسفرت عن ثلاثة وثلاثين جلسة، واجتماع غير اعتيادي واحد[٧٣].

٢- الدورة البرلمانية الثامنة (الثالث والعشرون من كانون الأول ١٩٣٧- الثاني والعشرون من شباط ١٩٣٩).

أصدرت وزارة الداخلية أوامرها بانتخاب أعضاء لمجلس النواب الجديد في نفس تاريخ حل الدورة السابقة، وقد تمت الانتخابات في جو من الريبة، جراء الحركات التي عصفت بالبلاد، وجرت الانتخابات في الثامن عشر من كانون الأول ١٩٣٧، واستطاعت الوزارة أبعاد العناصر الغير موالية لها من النواب[٧٤].

أسفرت الانتخابات النيابية عن فوز ثلاثة عشر نائب عن لواء الديوانية هم: (داخل الشعلان، مرزوك العواد، رستم حيدر، رابح العطية، سلمان العبطان، صلال الفاضل، موجد الشعلان، حسين مكوطر، حسين النقيب، تكليف المبدر، فضلاً عن نواب السماوة الثلاثة: عزارة آل معجون وخوام العبد العباس و محمود الساجت[٧٥])، وصدرت الإرادة الملكية بدعوة المجلس للانعقاد لاجتماعه الاعتيادي الأول، في الثالث والعشرين من الشهر نفسه [٧٦].

ناقش النواب قانون التجنيد الإلزامي وظروف الهروب من أداء الخدمة، وظاهرة استخدام الجيش في القضاء على الاضطرابات الداخلية، واختلف نواب الفرات الاوسط ومنهم نواب السماوة، بين مؤيد ومعارض ونواب غائبين، لاسيما ان المدة السابقة شهدت تصعيدات وحركات عشائرية كانت محمور القضايا السياسية للبلاد[٧٧].

عندما عرض قانون تصديق معاهدة الحدود بين مملكة العراق وإمبراطورية إيران، كذلك لائحة

التصديق على ميثاق سعد أباد، وتصديق معاهدة الصداقة بين مملكة العراق وإمبراطورية إيران، خالفهن النائب خوام وتغيب النائبان عزارة ومحمود عن الجلسات[٧٨].

خرج النائب محمود آل ساجت من جلسة التصويت على لائحة معاهدة حل الخلافات بالطرق السلمية بين العراق وإيران والموقع عليها في طهران في الرابع من تموز ١٩٣٧ ليكون ضمن أسماء الغياب، التي صوت النائبان الأخران عليها، وهي رغبة من قبل النائب بعدم توطيد العلاقات مع إيران، لاسيما أن هناك الكثير من المشاكل الحدودية واختلاف وجهات النظر بين البلدين[٧٩]، وكان عمر الدورة الانتخابية المتكون من واحد وخمسين جلسة واجتماعين اعتياديين[٨٠]، واستصدرت إرادة ملكية بحل المجلس في الثاني والعشرين من شباط ١٩٣٩[٨١]. جسدت مدة الثلاثينات من القرن الماضي فشل المجالس النيابية، لعدم النزاهة فيها والتزوير الذي ساد معظمها، ومن ثم أصبحت هذه المجالس طوع بنان كل حكومة لتحلها وتأتي بمجلس آخر موالي لها، وهو ما دعا الجيش العراقي إلى التدخل أحياناً فتحول من قوة تحمي الوطن إلى قوة تقيه شر الفتن الداخلية[٨٢].

جدول مشاركة نواب قضاء السماوة في مجلس النواب العراقي(١٩٣٣- ١٩٣٩) وعدد المشاركين[٨٣] .

الدورة البرلمانية	المدة	اسم النائب وعشيرته	عدد النواب
الرابعة	الثامن من أذار ١٩٣٣ – الرابع من أيلول ١٩٣٤	عجة آل دلي (آل بو جياش)	١
الخامسة	التاسع والعشرون من كانون الأول ١٩٣٤ – التاسع من نيسان ١٩٣٥	ضيدان آل حسين (آل بو حسان)	١
السادسة	الثامن من	سوادي آل	١

	آب ١٩٣٥ – الحادي والثلاثون من تشرين الأول ١٩٣٦	حسون (بنو عارض)	
السابعة	السابع والعشرون من شباط ١٩٣٧ – السادس والعشرون من آب ١٩٣٧	دلي آل راضي(الظوالم) فهد آل جحيل(آل زياد)	٢
الثامنة	الثالث والعشرون من كانون الأول ١٩٣٧ – الثاني والعشرون من شباط ١٩٣٩	عزارة آل معجون (الصفران – آل غانم) خوام آل عبد العباس (بنو زريج) محمود آل ساجت(الظوالم)	٣
المجموع	السادس عشر من تموز ١٩٢٥– الثاني والعشرون من شباط ١٩٣٩		٨

الخاتمة

من خلال دراستنا لهذه النخب توصلنا إلى جملة من النتائج كان ابرزها:

١- مثلت العشائر العراقية جزءا مهما ومتميزا من مجموع السكان في المجتمع العراقي بأحواله الاقتصادية والاجتماعية، وكانت الروح النابض للفرد العراقي في تلك المدة، وللأوضاع السائدة في تلك المدة الأثر في تعزيز وتقوية مكانة العشائر وجعلها قوة تستند عليها الدولة في العديد من القضايا.

٢- أخذت هذه النخب شيئا فشيء تنخرط في العمل السياسي، واصبح لكل جهة سياسية جبهة عشائرية تساندها وتقف من ورائها لدعم تطلعاتها، لذلك انقسمت العشائر فيما بينها وعلى نفسها أحياناً حسب ما تقضي المصلحة الشخصية.

٣- ظهرت لنا سلبيات البعض من النخب العشائرية والذين فضلوا أعمالهم التجارية أو الزراعية على إيصال صوت أبناء مدينتهم من خلال انتمائهم للأحزاب السياسية أو علاقاتهم الواسعة مع قيادات الدولة.

٤- تشكيل لجان عديدة لدعم القضايا الوطنية والعربية، واصبح النخب واجهة المدينة لإيصال أصوات أبنائها إلى الحكومة المركزية في بغداد، فضلاً عن تكوينها علاقات عديدة مع قيادات وشخصيات سياسية، ومهما يكن من سلبيات البعض منهم إلا انهم ظلوا دائما واجهة للمدينة.

الهوامش

(١) للمزيد عن مراحل الانتخابات ينظر: عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الملكي، ج٣، ط٥، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ١٩٧٨، ص ٢٢٥.

(٢) ناجي شوكت: ولد في الكوت عام ١٨٩٣، ووالده كانت قائمقام فيها، اكمل دراسته الإعدادية في بغداد، وسافر مع والده لإسطنبول لإكمال تعليمه الجامعي عام ١٩٠٩، وفي الحرب العالمية الأولى عين ضابط احتياط، تقلد عدة مناصب إدارية وسياسية في العراق وخارجه، منها وزارة العدلية عام ١٩٢٩، ووزارة الداخلية ١٩٣١، ورئاسة الوزراء ١٩٣٢– ١٩٣٣؛ للمزيد ينظر: ناجي شوكت، سيرة وذكريات ثمانين عاماً ١٨٩٤ – ١٩٧٤،ج١، ط٢، مكتبة اليقظة العربية، بغداد، ١٩٩٠؛ توفي عام ١٩٨٠؛ حسن لطيف الزبيدي، موسوعة السياسة العراقية. مفاهيم. أحداث. أحزاب. شخصيات، ط ٢، شركة العارف للأعمال، بيروت، ٢٠١٣، ص ٦١٥.

(٣) جعفر عباس حميدي، تاريخ العراق المعاصر ١٩١٤– ١٩٦٨، دار ومكتبة عدنان، بغداد، ٢٠١٥، ص ١٠١.

(٤) عجة آل دلي: عجة بن دلي بن عاجل بن حسين بن صكر، يصل بنسبه إلى شمر الطائية، ولد في قرية الداحرة عام ١٨٩٠، واشترك في معارك الشعيبة، هو وأفراد عشيرته، مع مجموعة السيد محمد سعيد الحبوبي، وتميز بالحنكة والتجارب في الحياة، توفي عام ١٩٦٩؛ للمزيد ينظر: احمد عبد الحسين حسين كروع الجياشي، سجن نقرة السلمان ١٩٥٨ – ١٩٦٨. دراسة تاريخية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية للعلوم الإنسانية – جامعة المثنى، ٢٠١٧، ص ١٢٤؛ علي صالح الكعبي، نواب لواء الديوانية في العهد الملكي ١٩٢٥ – ١٩٥٨، دار الجزيرة، بغداد، ٢٠٠٧، ص ص ١٦٨–١٧٠.

(٥) عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، ج ١٠، ص ٣٠٣.

(٦) احمد إبراهيم المصطفى الظفيري، نواب لواء الديوانية ودورهم في مجلس النواب العراقي ١٩٢٥ – ١٩٤٦، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب – جامعة الكوفة ، ٢٠١٢، ص ص ١٥٩ – ١٦٠.

(٧) علي إبراهيم المصطفى الظفيري، السماوة ١٩٢١– ١٩٤٥. دراسة تاريخية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب – جامعة الكوفة، ٢٠١٠، ص ص ١٥٩ – ١٦١.

(٨) محمد صالح جبر: ولد في الناصرية عام ١٨٩٥، ودرس في المدرسة الرشيدية ثم الجعفرية في بغداد، بعدها نال شهادة كلية الحقوق، وعين كاتبا، وثم قاضيا بالمحكمة، وانتخب نائبا عن لواء المنتفق في مجلس النواب ثلاث مرات، وأصبح متصرفا لكربلاء ١٩٣٥، ووزيرا للعدلية، وأيضاً وزيرا للشؤون الاجتماعية ١٩٤٠، تولى رئاسة الوزراء ١٩٤٨، وفيها عقد معاهدة بورتسموث أو جبر –بيفن، أسس حزب الأمة الاشتراكي، توفي عام ١٩٥٧؛ للمزيد ينظر: فاطمة صادق عباس السعدي، صالح جبر ودوره السياسي حتى ١٩٥٧، سلسلة رسائل جامعية، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ٢٠٠٨؛ علي صالح الكعبي، شخصيات عراقية، دار الينابيع، السويد، ٢٠١١، ص ص ٨٢ – ٨٣.

(٩) م. م. ن، الدورة الانتخابية الرابعة، الأجماع غير الاعتيادي الأول لسنة ١٩٣٣، الجلسة التاسعة عشر، الخامس والعشرون من آيار١٩٣٣، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٣٤، ص ص ١٥٣ – ١٥٨.

(١٠) احمد إبراهيم المصطفى الظفيري، المصدر السابق، ص، ص٦٧– ٦٨، ١٢٢.

(١١) فيصل الأول: ولد في الطائف عام ١٨٨٣، انتقل مع والده الشريف حسين إلى الاستانة عام ١٨٩١،

بسبب خلاف والده واخيه الشريف عون، نودي به ملكا على سوريا في الثامن من أذار ١٩٢٠، ألا ان سقوط الحكومة العربية بعد معركة ميسلون في العشرين من تموز من العام نفسه حالت دون ذلك، رشحته بريطانيا ملكا على العراق في مؤتمر القاهرة في أذار ١٩٢١، وتوج ملكا في الثالث والعشرون من آب من العام نفسه، إلى وفاته عام ١٩٣٣؛ للمزيد ينظر: محمد عبد الحسين، ذكرى فيصل الأول، مطبعة الشعب، بغداد، ١٩٣٣؛ يعقوب يوسف زكريا، ملك سوريا فيصل بن الحسين، شركة الديوان للطباعة، بغداد ، ٢٠٠١؛ عبد المجيد كامل التكريتي، الملك فيصل الأول ودوره في تأسيس الدولة العراقية الحديثة ١٩٢١ – ١٩٣٢، دار أفاق عربية، بغداد، ١٩٩١.

(١٢) اعتقد اكثر الناس ان الملك فيصل الأول مات مسوماً من قبل البريطانيين، واصر الملك والشعب على أنهاء الانتداب البريطاني وتحقيق الاستقلال، وقد ولدت وفاته فراغاً كبيراً لدى المؤسسة الحديثة للمملكة العراقية؛ للمزيد ينظر: حمدان رمضان محمد خليل، التحديث السياسي في المجتمع العراقي المعاصر. دراسة تحليلية في علم الاجتماع السياسي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب – جامعة بغداد، ٢٠٠٤، ص ١٢٣.

(١٣) غازي بن فيصل بن الحسين بن علي: ولد في مكة المكرمة عام ١٩١٢، وسميا غازي تمنيا لغزوة والده في عسير في محاربة محمد الإدريسي المتمرد على الدولة العثمانية، اصبح ولي للعهد عام ١٩٢٤، تخرج ضابط من الكلية العسكرية العراقية رغم ضعفه في العلوم العسكرية، صار ملكاً بعد وفاة والده عام ١٩٣٣، واختلف في حكمه عن والده كثيراً، يرجح سبب مقتله عام ١٩٣٩ لخلافه مع البريطانيين والوصي عبد الاله؛ للمزيد ينظر: نجدة فتحي صفوة، العراق في الوثائق البريطانية سنة ١٩٣٦، مركز دراسات الخليج العربي – جامعة البصرة، ١٩٨٣، ص ٥١؛ رجاء حسين حسني الخطاب، المسؤولية التاريخية في مقتل الملك غازي، مكتبة أفاق عربية، بغداد، ١٩٨٥؛ لطفي جعفر فرج، الملك غازي ودوره في سياسة العراق في المجالين الداخلي والخارجي ١٩٣٣ – ١٩٣٩، مكتبة اليقظة العربية، بغداد، ١٩٨٧.

(١٤) صلاح هادي عبادة الحلي، الإقصاء السياسي في تاريخ العراق المعاصر ١٩٢١– ١٩٥٣، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية للعلوم الإنسانية – جامعة بابل، ٢٠١٥، ص، ص ٣٥، ٤٧.

(١٥) حنا بطاطو، الحركات السرية الشيعية في العراق، ترجمة وتعليق شاكر العزاوي، مكتبة عدنان، بغداد، ١٩٨١، ص ٢٩.

(١٦) علاء عباس كاظم القيصر، الانتفاضات العشائرية واثرها على الأحداث السياسية في العراق ١٩٣٣ – ١٩٥٨، مراجعة وتقديم غانم نجيب عباس، دار الحداثة للطباعة والنشر، بغداد، ٢٠٢٠، ص ص ٦٩ – ٧٠.

(١٧) رشيد عالي الكيلاني: ولد بغداد عام ١٨٩٢، درس الحقوق وعمل بتدريس القانون، عين وزير للعدل عام ١٩٢٤، واشترك مع ياسين الهاشمي في تأسيس حزب الإخاء الوطني عام ١٩٣٠، عين نائب في البرلمان ورئيس للوزارة العراقية لثلاث مرات، شارك في حكومة ياسين الهاشمي عام ١٩٣٥، واشتهر بثورة مايس ١٩٤١ والتي تعاون فيها مع أربعة ضباط مثلوا الحركة القومية في الجيش العراقي، وكانت برئاسته، وحصلت على تأييد العراقيين، إلا أنها لم تنجح، توفي في بيروت عام ١٩٦٨، ودفن في بغداد؛ للمزيد ينظر: عثمان كمال حداد، حركة رشيد عالي الكيلاني سنة ١٩٤١، المكتبة العصرية، صيدا، د. ت؛ حسين جميل، الحياة النيابية في العراق ١٩٢٥ – ١٩٤٦. موقف جماعة الأهالي منها، مكتبة المثنى، بغداد، ١٩٨٣، ص ص ٢٣٠ –

٢٣١؛ احمد فوزي، ١٢ رئيس وزراء في العهد الملكي، دار الجاحظ، بغداد، ١٩٨٤، ص ص ١٠٣ – ١٤٠.

(١٨) جعفر عباس حميدي، المصدر السابق، ص ١٠٨.

(١٩) حزب الوحدة الوطنية: أسسه علي جودة الأيوبي لإسناد وزارته المشكلة في السابع والعشرون من آب ١٩٣٤ وتنفيذ مشاريعه، إذ انه كان سابقاً رئيس للديوان الملكي في العشرون من أذار من العام نفسه، الأمر الذي جعله من المعارضين لحزبه السابق الإخاء، وانتمى لحزب الوحدة زعماء العشائر والمثقفين وكبار رجال السياسة، واصدر منهاج لاستقلال العراق التام وتحسين سياسة الدولة المالية، والعديد من الأهداف، وكان من ضمن المؤسسين العديد من رؤوساء العشائر الذين يخشون من السلطة؛ للمزيد ينظر: فاروق صالح العمر، الحياة الحزبية في العراق بين الحربين، وثائق وزارة الداخلية، دار ومكتبة البصائر، بيروت، ٢٠١٣، ص ص ٧٦ – ١٠١؛ عبد الرزاق الحسني، تاريخ الأحزاب السياسية، دار الرافدين، بيروت، ٢٠١٣، ص ص ١٢٢ – ١٢٦.

(٢٠) علي جودة الأيوبي: ولد عام ١٨٨٦، وأصبح ضابط في الجيش العثماني، وأنظم إلى الثورة العربية الكبرى عام ١٩١٦، ثم حاكم عسكري في حلب على أثر استقالة جعفر العسكري عام ١٩٢٠، عاد إلى بغداد مع الأمير فيصل الأول عام ١٩٢١، تقلد مناصب وزارية عدة، منها وزيراً للداخلية في الوزارة العسكرية ١٩٢٣ – ١٩٢٤، ومدير عام للداخلية عام ١٩٣٠، ووزيرا للمالية في وزارة السعيد، ومفوضاً للعراق في آب ١٩٣٥، ورئيس مجلس النواب عام ١٩٣٥، وغادر العراق بعد حركة مايس، وعاد بعد فشلها، واصبح وزيرا للخارجية عام (١٩٤٨–١٩٤٩)، ورئيسا للوزراء مرة أخرى عام ١٩٥٧، استقر في لبنان بعد ثورة الرابع عشر من تموز ١٩٥٨، توفي في بيروت عام ١٩٦٩، ودفن هناك؛ للمزيد ينظر: جمعة عليوي فرحان الخفاجي، علي جودة الأيوبي ودوره في السياسة العراقية حتى عام ١٩٥٨، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية ابن رشد – جامعة بغداد ، ١٩٩٧؛ علي جودة الأيوبي ، ذكريات ١٩٠٠ – ١٩٥٨، دار الوفاء، بيروت، ١٩٧٧؛ احمد فوزي، المصدر السابق، ص ص ١٨٥ – ٢٠٦ .

(٢١) الظوالم: اختلف المؤرخون في أصلهم من الحمدانيين أو من شمر، وينقسمون إلى فرقتين هما: الجمعة وفروعها: آل الجون، و آل بو حميد، وال بو زنود، والحمران، وال براك، وال سميح، وال بو خضير، وال بو حويجمة، والفرقة الثانية: آل حسين، وتنقسم إلى: آل بو شويط، آل عواني، آل بو شريش، إذ ينقسم آل بو شويط إلى: آل وزير، وال غزيل، وال بو عوفي، والكديشات، وال بو حجيم، وال نعمة، بينما ينقسم آل بو عواني إلى آل ضيدان وهم الشيوخ (آل شندل)، و آل حجيمي، وال عويف، وال بو حمد، والبخاترة، وال فليح، وينقسم آل بو شريش إلى: آل عويف، وال بخاترة، وال بو حمد، وال بو حاجم وهم الشيوخ؛ للمزيد ينظر: يونس الشيخ إبراهيم السامرائي، القبائل العراقية، ج٢، ط٢، مكتبة الشرق الجديد، بغداد ، ١٩٨٩، ص ص ٣٩٧ – ٣٩٨؛ جبار عبد الله الجويبراوي، عشائر الفرات الأوسط والجنوبي في الحلة والديوانية والسماوة والناصرية، مطبعة الأديب، بغداد، ١٩٩٢، ص ص ٣٦–٣٧.

(٢٢) موسى آل ثويني: احد شيوخ عشيرة الظوالم، وشقيق الشيخ ساجت آل ثويني، وقد اهدى الشيخ ساجت آل ثويني سيف نادر جدا إلى خزانة الأمام علي (عليه السلام) في النجف الأشرف، مما يدل على ارتباط شيوخ عشائر الظوالم بالمرجعية الدينية في النجف الأشرف؛ للمزيد ينظر: د. ك. و، ملفات وزارة الداخلية – لواء الديوانية – دعاوي العشائر الجزائية والخاص بقضاء السماوة، تسلسل الملف / ٣٢٠٥٩٠٧/٦١٠٧، و ١٢٤، ص ٢٩٤.

(٢٣) مطلك آل جياد آل ضيدان آل سلمان آل بو حسين الظالمي: ولد في الرميثة قرية آل بو شويط عام ١٨٨٨، وهو شقيق بريس آل جياد، وهو احد قادة ثورة العشرين ومن المخططين البارزين لها، الذي اعتمد عليه الشيخ غثيث آل حرجان، إذ انه كان ملازم له، وكان من ضمن الحضور في المفاوضات عقب انتهاء ثورة العشرين، تمتع مطلك بأن له ارض واسعة، وأصبح بيته ديوان يقصده العديد من الناس، اشهر بكونه صاحب حكمة ودراية قصده المتخاصمون على اثر ذلك، توفي عام ١٩٦٨؛ هيثم ناجح كامل آل غثيث، شيخ عشيرة الظوالم، مقابلة شخصية للباحث، الرميثة – منطقة الظوالم، ٢٠٢١/٥/٦.

(٢٤) علي إبراهيم المصطفى الظفيري، المصدر السابق، ص ١٧٤.

(٢٥) احمد إبراهيم المصطفى الظفيري، المصدر السابق، ص ١٧٢.

(٢٦) قابل محسن كاظم الركابي، الحياة الحزبية في العراق ١٩٥٨–١٩٦٨. دراسة تاريخية ، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة سانت كليمنتس – بريطانيا، ٢٠١١، ص ٣١.

(٢٧) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، ج ١٠، ص ٣٠٢.

(٢٨) المصدر نفسه، ج ٤، ص ٣٧.

(٢٩) المصدر نفسه، ص ص ٣٧ –٣٨؛ جعفر عباس حميدي، المصدر السابق، ص ١١٣.

(٣٠) ضيدان آل حسين : آل عريعر بن ثجيل بن حمد بن محمود وينتهي نسبه إلى حسان جد عشيرة آل بو حسان، احد زعماء عشيرة آل بو حسان من فرع آل خميس (آل عريعر)، والمولود في الرميثة عام ١٨٨٧، تعلم القراءة والكتابة في الكتاتيب، وقد تولى الزعامة بعد وفاة والده، ويعد من الشيوخ القلائل الملتزمة ديناً، وغير منتمي لحزب سياسي؛ للمزيد ينظر: علي صالح الكعبي، نواب لواء الديوانية في العهد الملكي، ص ص ١٣٦ – ١٣٧ ؛ عبد الله حميدي السنبلي الشمري، موسوعة آل السنبلي الشمري. شمر عبده آل جعفر، شركة المارد للطباعة، بغداد، ٢٠١٦، ص ص ٢٦٨–٢٦٩.

(٣١) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، ج ١٠، ص ٣٠٤.

(٣٢) علوان الياسري: ولد في المشخاب عام ١٨٦٩، وتعلم في الكتاتيب، اصبح ممثلا عن الشامية في مجلس الولايات العثماني، شارك في حركة الجهاد وثورة العشرين، كان ضمن الوفد الذي التقى الشريف حسين في الحجاز لإخذ رايه لتعيين احد أنجاله ملكا للعراق، و توثقت علاقته بالملك فيصل الأول، و اصبح مستشاره للشؤون العشائرية، وعضواً في المجلس التأسيسي عام ١٩٢٤، تولى عدة مناصب، منها رئيس لمجلس الأمة لحكومة الدفاع الوطني أبان حركة ١٩٤١، على اثرها اعتقل، توفي في المشخاب عام ١٩٥١؛ للمزيد ينظر: عبد الله خير الله مسير الركابي، نقرة السلمان ١٩٢١ – ١٩٦٨. دراسة في أوضاعها الأمنية والإدارية والاقتصادية والاجتماعية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية للعلوم الإنسانية – جامعة ذي قار، ٢٠١٧، ص ٣٥؛ عكاب يوسف الركابي، علوان الياسري ودوره السياسي في تاريخ العراق المعاصر حتى العام ١٩٥١. دراسة تاريخية، مجلة آداب البصرة، كلية الآداب – جامعة البصرة، العدد ٥٠ ، ٢٠٠٩، ص٥١.

(٣٣) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، ج٤، ص ٣٨.

(٣٤) علي إبراهيم المصطفى الظفيري، المصدر السابق، ص ١٦٢.

(٣٥) جميل محمد عباس المدفعي: ولد في الموصل عام ١٨٩٠، درس الهندسة في استانبول والتحق بالجيش العثماني، وانظم إلى جمعية العهد السرية، عمل مستشارا

عسكريا للأمير فيصل بن الحسين في دمشق عام ١٩١٨، عاد إلى العراق عام ١٩٢٣ بعد ان والى البريطانيين فعين حينها حاكما إدارياً، وتولى المناصب العليا أبان الحكم الهاشمي، واصبح وزير للداخلية في وزارة السعدون الثالثة عام ١٩٢٥، ومرة ثانية عام ١٩٣٠ في عهد وزارة السعيد الأولى، ورئيس مجلس النواب عام ١٩٣٠، وبعد قيام الثورة العراقية عام ١٩٤١ اضطر إلى الفرار للأردن مع الوصي على العرش والسعيد، ثم عاد للعراق معهما، عين رئيسا لمجلس الأعيان للمرة الثانية (١٩٥٥-١٩٥٨)، إلا ان لاقى حتفه في ثورة الرابع تموز عام ١٩٥٨؛ للمزيد ينظر: احمد فوزي، المصدر السابق، ص ص ١٦٧- ١٨٤.

(٣٦) طه الهاشمي: ولد عام ١٨٨٨، وهو شقيق ياسين الهاشمي، خدم في الجيش العثماني وعمل في الجزيرة العربية واليمن خلال الحرب، عين في وظيفة رئاسة الأركان الحربية في استانبول عام ١٩٢٠، وعاد إلى بغداد عام ١٩٢٢ وانتمى إلى الجيش العراقي فعين قائداً للقوات في الموصل، عام ١٩٢٣ عين رئيس لإركان الجيش، وعمل عام ١٩٢٤ مدرساً لولي العهد الأمير غازي، تقلد عدة مناصب حتى وصل إلى منصب رئيس أركان الجيش وترقى إلى رتبة فريق، تولى وزارة واحدة من الأول من شباط ١٩٤١ إلى الأول من نيسان ١٩٤١، وغادر إلى ايران بعد حركة مايس ١٩٤١، توفي بلندن عام ١٩٦١؛ للمزيد ينظر: نجدة فتحي صفوة، المصدر السابق، ص ٧٧ ؛ طه الهاشمي، مذكرات طه الهاشمي ١٩١٩ – ١٩٤٣، تحقيق خلدون ساطع الحصري، دار الطليعة، بيروت، ١٩٦٧؛ يحيى كاظم حمود المعموري، طه الهاشمي ودوره العسكري والسياسي في العراق حتى العام ١٩٥٨، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية ابن رشد – جامعة بغداد، ١٩٨٩.

(٣٧) إبراهيم خليل احمد و جعفر عباس حميدي، تاريخ العراق المعاصر، دار ابن الأثير، الموصل، ٢٠١٠، ص ص ٨٤ -٨٥؛ المركز العراقي للمعلومات والدراسات، العراق وقائع وأحداث ١٩١٤ – ١٩٥٨، القسم الأول، ط٢، د. مط، بغداد، ٢٠١٠، ص ١٨٤؛ حامد الحمداني، صفحات من تاريخ العراق الحديث من الاحتلال البريطاني حتى ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، دار فيشونميديا، السويد، د. ت، ص ص ١٢٩- ١٣٠.

(٣٨) وميض سرحان ذياب الربيعي، حركة العشائر في الفرات الأوسط والأدنى ١٩٣٥ – ١٩٣٦، مجلة ادأب المستنصرية، مج ٣٨، العدد ٦٦، ٢٠١٤، ص ٧.

(٣٩) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، ج ١٠، ص ص ٣٠٣ – ٣٠٤.

(٤٠) إبراهيم خليل احمد و جعفر عباس حميدي، المصدر السابق، ص ٨٦ .

(٤١) حامد الحمداني، المصدر السابق، ص ١٣١.

(٤٢) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، ج ٤، ص ١٤٧.

(٤٣) المصدر نفسه، ج ١٠، ص ٣٠٥.

(٤٤) صلاح هادي عبادة الحلي، المصدر السابق، ص ١٠٩.

(٤٥) بنو عارض: وهم من شمر عبده الطائية القحطانية، وهم أحد العشائر الخمسة المنضوية تحت أتحاد جبشة، فضلاً عن بنو سلامة، وبو هليل، وخفاجة، وآل عياش، موطنهم الأصلي الجزيرة العربية، نخوتهم (صعبة)، ويسكنون بين السدير والرميثة ولديهم منطقة شمال الرميثة سميت باسمهم، ولهم دور كبير في ثورة العشرين، وينقسمون إلى: آل عون، آل عبد ربه، آل عبيد، آل حاجي، الدغافل؛ للمزيد ينظر: يونس الشيخ إبراهيم السامرائي، المصدر السابق، ج٢، ص ٤٠٣؛ ثامر عبد المحسن العامري، موسوعة العشائر العراقية، ج ٥، مكتبة الصفا والمروي، لندن، د. ت، ص ص

١٤٠ – ١٤٢؛ حسين حاجم بريدي النواصر، معجم الناصري لنسب وتاريخ العشائر العراقية، ط٤، مؤسسة المحبين، قم، ٢٠١٢، ص ٢٣٥.

(٤٦) سوادي آل حسون آل عباس: ولد في منطقة العارضيات عام ١٨٨٠، شيخ بنو عارض، كان له دور متميز ورئيسي هو وعشيرته في حركة الجهاد، ورفض الاحتلال البريطاني للعراق، اعتقل عقب حركة مايس عام ١٩٤١، أصبح نائب في البرلمان العراقي لخمسة دورات انتخابية، توفي في الخامس من كانون الأول ١٩٦٨، وخلفه أخوه عبد الحسن في مشيخة بني عارض؛ للمزيد ينظر: أحمد عبد الحسين حسين كروع الجياشي، المصدر السابق، ص ١٢٤؛ محسن جبار العارضي، بنو عارض نسب وتاريخ ومواقف، مراجعة وتقديم حسين علي محفوظ ، ط٢، د. مط، بغداد، ٢٠١٢، ص ص ٢٦٤ – ٢٦٥.

(٤٧)عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، ج ١٠، ص ٣٠٦.

(٤٨) م. م. ن، الدورة الانتخابية السادسة، الاجتماع الاعتيادي الأول لسنة ١٩٣٥، الجلسة التاسعة، الحادي عشر من كانون الأول ١٩٣٥، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٣٦، ص ص ٨٤ – ٩٦.

(٤٩) المصدر نفسه، الجلسة الرابعة والعشرون، الخامس والعشرون من كانون الثاني ١٩٣٦، ص ص ٣٥٩ – ٣٧٤.

(٥٠) المصدر نفسه، الجلسة السادسة والعشرون، الأول شباط ١٩٣٦، ص ص ٣٩٩ – ٤١٢.

(٥١) حسن السماك، عشائر منطقة الفرات الأوسط ١٩٢٤ – ١٩٤١. دراسة سياسية، دار الفرات، الحلة، ٢٠١٤، ص ص ١٩٤ – ١٩٦.

(٥٢) تميزت هذه الدورة بمداخلات النائب فريق مزهر الفرعون من لواء الديوانية في اغلب جلسات الدورة، بحيث لا تخلوا جلسة من مناقشات عديدة للنائب ولاسيما اذا تعلق الأمر بأمور اللواء، ولعله المدافع الوحيد عن قضاء السماوة في المجلس؛ للمزيد ينظر: م. م. ن، الدورة الانتخابية السادسة، جميع جلسات الدورة، ص ص ١ – ١٠٢٥.

(٥٣) كانت المداخلة من نائب الديوانية فريق المزهر، للمزيد ينظر: المصدر نفسه، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٥، الجلسة الثانية والعشرون، الثامن عشر من كانون الثاني ١٩٣٦، ص ص ٣١٦ – ٣٢٢.

(٥٤) المصدر نفسه، الجلسة الخامسة والأربعون، الثاني والعشرون من أذار ١٩٣٦، ص ص ٧٨٦ – ٧٨٧.

(٥٥) حسن السماك، المصدر السابق، ص ١٩٤.

(٥٦) م. م. ن، الدورة الانتخابية السادسة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٥، الجلسة الثانية والخمسون، التاسع من نيسان ١٩٣٦، ص ص ٩٣١ – ٩٣٣.

(٥٧) م. م. ن، الدورة الانتخابية السادسة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٥، الجلسة الرابعة والثلاثون، الثالث والعشرون شباط ١٩٣٦، ص ٥٧٧.

(٥٨) المصدر نفسه، الجلسة الخمسون، الرابع من نيسان ١٩٣٦، ص ص ٩٠٣ – ٩٠٥.

(٥٩) صلاح هادي عبادة الحلي، المصدر السابق، ص ١٠٩.

(٦٠) جاءت نهضة الأعمار على يد مدير شرطتها عبد الرزاق الفضلي الذي عين عام ١٩٣٦، بعد ان كان مدير شرطة لواء المنتفق عام ١٩٣٤، والذي حققه من أعمار خلال شهر واحد فقط، لم يستطيع غيره من تحقيقه خلال أعوام؛ للمزيد ينظر: حميدة مكي فرهود السعيدي، تاريخ الشرطة في لواء المنتفق ١٩٢١ – ١٩٥٨، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية للعلوم الإنسانية – جامعة ذي قار، ٢٠١٧، ص ٢٩٠؛ جريدة العراق، بغداد، العدد ٤٢٠١، ١١ حزيران ١٩٣٦، ص ٢.

(٦١) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، ج ١٠، ص ٣٠٥.

(٦٢) بكر صدقي: ولد لأبوين كرديين عام ١٨٩٠، درس في المدارس العثمانية في بغداد، اكمل دراسته في الاستانة وتخرج من كليتها الحربية عام ١٩٠٨، عين ضابطا في الجيش العثماني، شارك في معارك العثمانيين في الحرب العالمية الأولى، درس في مدرسة الأركان البريطانية عام ١٩٣٢، وبعد تخرجه عاد إلى العراق ودخل الجيش العراقي برتبة فريق عام ١٩٣٦، دبر الانقلاب العسكري الذي أطاح بوزارة ياسين الهاشمي، ومجيء وزارة حكمت سليمان التي حكمت البلاد حكم عسكري صارم ، فساد البلاد اضطراب سياسي، وله مؤلفات مطبوعة منها دروس تعبوية ١٩٣٠، والحروب الجبلية ضد عدو غير منتظم وغيرها، وقتل عام ١٩٣٧ أثناء ذهابه إلى مطار الموصل لغرض سفره إلى تركيا ودفن في بغداد؛ للمزيد ينظر: نجدة فتحي صفوة، المصدر السابق، ص ٦٠؛ موسى علي الطيار، أضواء على مستقبل الفريقين جعفر العسكري وبكر صدقي، دار أفاق عربية، بغداد، ١٩٨١؛ حازم المفتي، العراق بين عهدين ياسين الهاشمي وبكر صدقي، مكتبة اليقظة العربية، بغداد، ١٩٩٠.

(٦٣) صلاح هادي عبادة الحلي، المصدر السابق، ص ص ١١١– ١١٢.

(٦٤) حكمت سليمان: ولد في بغداد عام ١٨٨٦، وتخرج من مدرستها الإعدادية الملكية عام ١٩٠٧، ثم غادر إلى استانبول وانتمى إلى المدرسة الملكية الشاهانية، ليتخرج منها عام ١٩١١، ودخل بعد ذلك مدرسة المشاة وتخرج ضابط احتياط في تشرين الأول ١٩١١، عاد بعد ذلك إلى بغداد ليتقلد عدة مناصب إدارية وسياسية، رفض الاشتراك بوزارة ياسين الهاشمي الثانية، له نفوذ كبير في الأوساط السياسية، توفي عام ١٩٦٤؛ للمزيد ينظر: عكاب يوسف عليوي الركابي، حكمت سليمان ودوره في السياسة العراقية حتى العام ١٩٦٤. دراسة تاريخية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب – جامعة البصرة، ٢٠٠٥، ص ص ٣ – ٩؛ نجدة فتحي صفوة، المصدر السابق، ص ٦٢.

(٦٥) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، ج٤، ص، ص ٢٤١– ٢٤٣، ٢٧٤– ٢٧٥.

(٦٦) صلاح هادي عبادة الحلي، المصدر السابق، ص، ص ١١٣، ١١٥.

(٦٧) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، ج٤، ص ٢٧٥.

(٦٨) دلي بن راضي: بن حاجم بن سلمان بن جاسم بن سلطان بن حمد آل بو حسين، احد شيوخ عشيرة الظوالم، ولد في الرميثة عام ١٨٧٣، وهو لا يقرا ولا يكتب، وهو أول شخص يمثل الظوالم في المجلس النيابي، ويلقب بـ أبو صحن لكرمه، توفي عام ١٩٣٨؛ للمزيد ينظر: علي صالح الكعبي، نواب لواء الديوانية في العهد الملكي، ص ص ٩٠– ٩١.

(٦٩) فهد آل جحيل آل خليف: المولود في منطقة الداحرة شمال السماوة عام ١٨٨٥، رئيس عشيرة آل زياد، تسلم الرئاسة بعد وفاة أخيه بريد آل جحيل، وهو لا يقرأ ولا يكتب، يعد صاحب قرار عشائري فاق اقرأنه، اشترك في معارك الشعيبة مع محمد سعيد الحبوبي، وكذلك في معارك ثورة العشرين هو وأفراد عشيرته، وقد تمتع بصداقة قوية مع الملك فيصل الأول، توفي عام ١٩٦٠؛ للمزيد ينظر: علي صالح الكعبي، نواب لواء الديوانية في العهد الملكي، ص ص ١٨٨ – ١٩١؛ ريسان مطشر فهد آل جحيل، شيخ عشيرة آل زياد، مقابلة شخصية للباحث، السماوة، ٢٠٢١/٣/٢٩.

(٧٠) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، ج١٠، ص ٣٠٧.

(٧١) المصدر نفسه، ج٤، ص ٢٧٥.

(٧٢) علي إبراهيم المصطفى الظفيري، المصدر السابق، ص ١٦٥.

(٧٣) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، ج١٠، ص ٣٠٦.

(٧٤) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، ج ٥، ص ص ١٨ – ١٩.

(٧٥) محمود ساجت آل ثويني بن وزير بن سلمان بن حمد آل بو حسين الظالمي: ولد في الرميثة عام ١٩٠٠، لا يقرأ ولا يكتب، والده احد أبرز رجالات ثورة العشرين، فضلاً عن أنه من النخب العشائرية المميزة لعشيرة الظوالم، منح وسام من قبل الملك فيصل الأول، انتخب النائب محمود عضواً لهذه الدورة الوحيدة له ممثلاً عن عشيرته، لم ينتمي لأي حزب سياسي، ولم يتولى أي منصب سياسي، توفي عام ١٩٤٣؛ للمزيد ينظر: عباس العزاوي، عشائر العراق، ج٤، مكتبة الصفا والمروي، لندن، ١٩٥٦، ص١٢٥؛ حسن علي عبد الله، عشائر السماوة بين القبلية وبناء الدولة١٩٣١–١٩٣٦، مجلة القادسية للعلوم الإنسانية، كلية الآداب – جامعة القادسية، مج ٧، العدد٢، حزيران ٢٠٠٤، ص ١٩٩؛ حاكم خميس عبد الظالمي، مقابلة شخصية للباحث، وجه اجتماعي، منطقة الظوالم في الرميثة، ٢٠٢١/٥/٢٦.

(٧٦) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، ج ١٠، ص ٣٠٨.

(٧٧) حسن علي عبد الله السماك، عشائر منطقة الفرات الأوسط ١٩٢٤ – ١٩٤١. دراسة سياسية، ص ٢٠٦.

(٧٨) إياد إبراهيم عبد الكريم، دور نواب الديوانية في مجلس النواب من ١٩٢٥ – ١٩٥٨، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي للدراسات العليا – بغداد ، ٢٠١١، ص ١٢٦.

(٧٩) المصدر نفسه، ص ١٤٢.

(٨٠) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، ج ١٠، ص ٣٠٨.

(٨١) ناجي شوكت، المصدر السابق، ص ٣٤٤.

(٨٢) صادق حسن السوداني، لمحات موجزة من تاريخ نضال الشعب العراقي ١٩١٤–١٩٥٨، ط٢، دار الحداثة، بغداد، ٢٠١٨، ص ٦١.

(٨٣) الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على: عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، ج ١٠، ص ص ٢٩٧–٣٠٩.

المصادر والمراجع

أولاً: الوثـائق الغيـر منشـورة / دار الكتـب والوثـائق العراقية / ملفات وزارة الداخلية.

١ – تسلسل الملف / ٣٢٠٥٩٠٧/٦١٠٧، عنوانه لواء الديوانيـة – دعـاوي العشـائر الجزائيـة والخـاص بقضـاء السماوة.

ثانيـاً: الوثـائق المنشـورة / محاضـر جلسـات مجلـس النواب العراقي.

١ – الدورة الانتخابية الرابعة.

أ – الاجتمـاع غيـر الاعتيـادي الأول لسـنة ١٩٣٣، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٣٤.

٢ – الدورة الانتخابية السادسة.

ب – الاجتمـاع الاعتيـادي الأول لسـنة ١٩٣٥، مطبعـة الحكومة، بغداد، ١٩٣٦.

ثالثاً: الكتب الوثائقية.

١– المركز العراقي للمعلومات والدراسات، العراق وقائع وأحداث ١٩١٤ – ١٩٥٨، القسم الأول، ط٢، د. مط، بغداد، ٢٠١٠.

٢– عبد الرزاق الحسني، تاريخ الأحزاب السياسية، دار الرافدين، بيروت، ٢٠١٣.

٣– ----------، تـاريخ الـوزارات العراقيـة فـي العهد الملكـي، (ج٣ – ج٤ – ج٥ – ج١٠)، ط٥، دار الشؤون الثقافية، بغداد ، ١٩٧٨.

٤– فاروق صالح العمر، الحياة الحزبية في العراق بين الحـربين، وثـائق وزارة الداخليـة، دار ومكتبـة البصـائر، بيروت، ٢٠١٣.

٥– نجـدة فتحـي صـفوة، العـراق فـي الوثـائق البريطانيـة سـنة ١٩٣٦، مركـز دراسـات الخلـيج العربـي – جامعـة البصرة، ١٩٨٣.

رابعاً: المذكرات العربية والمعربة.

١– طـه الهاشـمي، مـذكرات طـه الهاشـمي ١٩١٩ – ١٩٤٣، تحقيـق خلـدون سـاطع الحصـري دار الطليعـة، بيروت، ١٩٦٧.

٢– علي جودة الأيوبي، ذكريات ١٩٠٠ – ١٩٥٨، دار الوفاء، بيروت، ١٩٧٧.

٣– ناجي شوكت، سيرة وذكريات ثمانين عاماً ١٨٩٤ – ١٩٧٤،ج١، ط٢، مكتبة اليقظة العربية، بغداد، ١٩٩٠.

خامساً: الاطاريح والرسائل الجامعية.

أ – الاطاريح الجامعية.

١– جمعة عليوي فرحان الخفاجي، علي جودة الأيوبي ودوره في السياسة العراقية حتى عام ١٩٥٨، كلية التربية ابن رشد – جامعة بغداد، ١٩٩٧.

٢– حمدان رمضان محمد خليل، التحديث السياسي في المجتمـع العراقـي المعاصـر. دراسـة تحليليـة فـي علـم الاجتمـاع السياسـي، كليـة الآداب – جامعـة بغـداد، ٢٠٠٤.

٣– عـدنان هريـر جـودة الشـجيري، النظـام الإداري فـي العراق (١٩٢٠– ١٩٣٩). دراسة تاريخية، كلية الآداب – جامعة بغداد، ٢٠٠٥.

٤– عكاب يوسف عليوي الركابي، حكمت سليمان ودوره في السياسة العراقية حتى العام ١٩٦٤. دراسة تاريخية، كلية الآداب – جامعة البصرة، ٢٠٠٥.

٥– قابل محسن كاظم الركابي، الحياة الحزبية في العراق ١٩٥٨–١٩٦٨. دراسة تاريخية، جامعة سانت كليمنتس – بريطانيا، ٢٠١١.

ب– الرسائل الجامعية.

١– احمد إبراهيم محمد آل مصطفى الظفيري، نواب لواء الديوانيـة ودورهـم فـي مجلـس النـواب العراقـي ١٩٢٥ – ١٩٤٦، كلية الآداب – جامعة الكوفة، ٢٠١٢ .

٢– احمد عبد الحسين حسين كروع الجياشي، سجن نقرة السـلمان ١٩٥٨ – ١٩٦٨. دراسـة تاريخيـة ، كليـة التربية للعلوم الإنسانية – جامعة المثنى، ٢٠١٧.

٣- إياد إبراهيم عبد الكريم، دور نواب الديوانية في مجلس النواب من ١٩٢٥ – ١٩٥٨، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي للدراسات العليا – بغداد، ٢٠١١.
٤- حميدة مكي فرهود السعيدي، تاريخ الشرطة في لواء المنتفق ١٩٢١ – ١٩٥٨، كلية التربية للعلوم الإنسانية – جامعة ذي قار، ٢٠١٧.
٥- صلاح هادي عبادة الحلي، الإقصاء السياسي في تاريخ العراق المعاصر ١٩٢١- ١٩٥٣م، كلية التربية للعلوم الإنسانية – جامعة بابل، ٢٠١٥ .
٦- عبد الله خير الله مسير الركابي، نقرة السلمان ١٩٢١ – ١٩٦٨. دراسة في أوضاعها الأمنية والإدارية والاقتصادية والاجتماعية، كلية التربية للعلوم الإنسانية – جامعة ذي قار، ٢٠١٧.
٧- علي إبراهيم المصطفى الظفيري، السماوة ١٩٢١- ١٩٤٥. دراسة تاريخية، كلية الآداب – جامعة الكوفة، ٢٠١٠.
٨- يحيى كاظم حمود المعموري، طه الهاشمي ودوره العسكري والسياسي في العراق حتى العام ١٩٥٨، كلية التربية ابن رشد – جامعة بغداد، ١٩٨٩.

سادساً: الكتب العربية والمعربة.

أ- الكتب العربية.

١- إبراهيم خليل احمد و جعفر عباس حميدي، تاريخ العراق المعاصر، دار ابن الأثير، الموصل، ٢٠١٠.
٢- جعفر عباس حميدي، تاريخ العراق المعاصر ١٩١٤- ١٩٦٨، دار ومكتبة عدنان، بغداد، ٢٠١٥.
٣- حازم المفتي، العراق بين عهدين ياسين الهاشمي وبكر صدقي، مكتبة اليقظة العربية، بغداد، ١٩٩٠.
٤- حامد الحمداني، صفحات من تاريخ العراق الحديث من الاحتلال البريطاني حتى ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، دار فيشونميديا، السويد، د. ت.
٥- حسن علي عبد الله السماك، عشائر منطقة الفرات الأوسط ١٩٢٤ – ١٩٤١. دراسة سياسية، دار الفرات، الحلة، ٢٠١٤.
٦- حسين جميل، الحياة النيابية في العراق ١٩٢٥ – ١٩٤٦. موقف جماعة الأهالي منها، مكتبة المثنى، بغداد، ١٩٨٣.
٧- صادق حسن السوداني، لمحات موجزة من تاريخ نضال الشعب العراقي ١٩١٤-١٩٥٨، ط٢، دار الحداثة، بغداد، ٢٠١٨.
٨- عبد المجيد كامل التكريتي، الملك فيصل الأول ودوره في تأسيس الدولة العراقية الحديثة ١٩٢١ – ١٩٣٢، دار أفاق عربية، بغداد، ١٩٩١.
٩- عثمان كمال حداد، حركة رشيد عالي الكيلاني سنة ١٩٤١، المكتبة العصرية، صيدا، د. ت.
١٠- علاء عباس كاظم القيصر، الانتفاضات العشائرية واثرها على الأحداث السياسية في العراق ١٩٣٣ – ١٩٥٨، مراجعة وتقديم غانم نجيب عباس، دار الحداثة للطباعة والنشر، بغداد، ٢٠٢٠ .
١١- علي صالح الكعبي، نواب لواء الديوانية في العهد الملكي (١٩٢٥ – ١٩٥٨م)، دار الجزيرة، بغداد، ٢٠٠٧.
١٢- ----------، شخصيات عراقية، دار الينابيع، السويد، ٢٠١١.
١٣- فاطمة صادق عباس السعدي، صالح جبر ودوره السياسي حتى ١٩٥٧، سلسلة رسائل جامعية، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ٢٠٠٨.
١٤- لطفي جعفر فرج، الملك غازي ودوره في سياسة العراق في المجالين الداخلي والخارجي ١٩٣٣ – ١٩٣٩، مكتبة اليقظة العربية، بغداد، ١٩٨٧.
١٥- محسن جبار العارضي، بنو عارض نسب وتاريخ ومواقف، مراجعة وتقديم حسين علي محفوظ ، ط٢، د. مط، بغداد، ٢٠١٢.

١٦- محمد عبد الحسين، ذكرى فيصل الأول، مطبعة الشعب، بغداد، ١٩٣٣.

١٧- موسى علي الطيار، أضواء على مستقبل الفريقين جعفر العسكري وبكر صدقي، دار أفاق عربية، بغداد، ١٩٨١.

١٨- يعقوب يوسف زكريا، ملك سوريا فيصل بن الحسين، شركة الديوان للطباعة، بغداد، ٢٠٠١.

ب – الكتب المعربة.

١- حنا بطاطو، الحركات السرية الشيعية في العراق، ترجمة وتعليق شاكر العزاوي، مكتبة عدنان، بغداد، ١٩٨١ .

سابعاً: المعاجم والموسوعات.

١- احمد فوزي، ١٢ رئيس وزراء في العهد الملكي، دار الجاحظ، بغداد، ١٩٨٤.

٢- ثامر عبد المحسن العامري، موسوعة العشائر العراقية، ج ٥، مكتبة الصفا والمروي، لندن، د. ت.

٣- جبار عبد الله الجويبراوي، عشائر الفرات الأوسط والجنوبي في الحلة والديوانية والسماوة والناصرية، مطبعة الأديب، بغداد، ١٩٩٢.

٤- حسن لطيف كاظم الزبيدي، موسوعة الأحزاب العراقية، مؤسسة العارف للمطبوعات، بيروت، ٢٠٠٧.

٥- حسين حاجم بريدي النواصر، معجم الناصري لنسب وتاريخ العشائر العراقية، ط٤، مؤسسة المحبين، قم، ٢٠١٢.

٦- عبد الله حميدي السنبلي الشمري، موسوعة آل السنبلي الشمري. شمر عبده آل جعفر، شركة المارد للطباعة، بغداد، ٢٠١٦.

٧- عباس العزاوي، عشائر العراق، ج٤، مكتبة الصفا والمروي، لندن، ١٩٥٦.

٨- يونس الشيخ إبراهيم السامرائي، القبائل العراقية، ج ٢ ، ط٢، مكتبة الشرق الجديد، بغداد، ١٩٨٩.

ثامناً: البحوث والدراسات (المنشورة).

١- حسن علي عبد الله، عشائر السماوة بين القبلية وبناء الدولة١٩٣١-١٩٣٦، مجلة القادسية للعلوم الإنسانية، كلية الآداب – جامعة القادسية، مج ٧، العدد٢، حزيران ٢٠٠٤.

٢- عكاب يوسف الركابي، علوان الياسري ودوره السياسي في تاريخ العراق المعاصر حتى العام ١٩٥١. دراسة تاريخية، مجلة آداب البصرة، كلية الآداب – جامعة البصرة، العدد ٥٠ ، ٢٠٠٩.

٣- وميض سرحان ذياب الربيعي، حركة العشائر في الفرات الأوسط والأدنى ١٩٣٥ – ١٩٣٦، مجلة ادأب المستنصرية، مج ٣٨، العدد ٦٦، ٢٠١٤.

تاسعاً: الصحف والمجلات (الدوريات).

أ- الصحف

١- جريدة العراق، بغداد، العدد ٤٢٠١، ١١ حزيران ١٩٣٦.

عاشراً: المقابلات الشخصية.

١- حاكم خميس عبد الظالمي، وجه اجتماعي، منطقة الظوالم في الرميثة، ٢٠٢١/٥/٢٦.

٢- ريسان مطشر فهد آل جحيل، شيخ عشيرة آل زياد، السماوة، ٢٠٢١/٣/٢٩.

٣- هيثم ناجح كامل آل غثيث، شيخ عشيرة الظوالم، الرميثة – منطقة الظوالم، ٢٠٢١/٥/٦.